مجتمع

متوسط الأعمار إلى انخفاض في الاتحاد الأوروبي

انخفض متوسط الأعمار في معظم دول الاتحاد الأوروبي، في أعقاب تفشي فيروس كورونا الجديد في العام الماضي، بحسب ما أفاد مكتب «يوروستات» الذي يزوّد الاتحاد بالمعلومات الإحصائية. أضاف أنّ الانخفاض الأكبر كان في إسبانيا، بخسارة 1,6 عام مقارنة بعام 2019، فيما حلّت بلغاريا في المركز الثاني بخسارة 1,5 عام، تلتها ليتوانيا وبولندا ورومانيا التي شهدت كلها انخفاضاً بمقدار 1,4 عام. وكانت الدنمارك وفنلندا الدولتين الوحيدتين اللتين شهدتا ارتفاعاً في متوسط العمر المتوقع، بمعدل 0,1 عام. (أسوشييتد برس)

البيت الأبيض يستبعد فرض جواز سفر صحي فدرالي

أعلن البيت الأبيض أنّه لن يفرض على الأميركيين الاستحصال على جواز سفر صحي لإثبات تلقّيهم لقاحاً مضاداً لكوفيد-19، مشيراً في المقابل إلى أنّ القطاع الخاص حُرّ في حال رغب في المضيّ قُدماً بهذه الفكرة. وقالت المتحدثة باسم الرئاسة الأميركية جين ساكي إنّ «الحكومة لا تدعم ولن تدعم نظاماً يطلب من الأميركيين الحصول على شهادة» ذات صلة، مضيفة أنّه «لن تتوفّر قاعدة بيانات فدرالية للتحصين». وتابعت أنّ الاهتمام الأكبر بهذه الفكرة هو من قبل الشركات الخاصة المتلهّفة لإعادة فتح أماكن تجمّع الناس. (فرانس برس)

كورونا والاضطرابات النفسية

أشارت دراسة من جامعة أوكسفورد، إلى أنّ واحداً من كل ثلاثة متعافين من كورونا، عانى من اضطرابات في الدماغ أو اضطرابات نفسية في غضون ستة أشهر، في دراسة شملت أكثر من 230 ألف مريض. وبحسب الطبيب النفسي، ماكس تاكيت، والمشرف على قيادة البحث، فإنّ النتائج تشير إلى «أنّ أمراض الدماغ والاضطرابات النفسية أكثر شيوعاً بعد كوفيد-19 منها بعد الإنفلونزا أو أمراض الجهاز التنفسي الأخرى».

وأضاف أنّ الدراسة لم تتمكن من تحديد الآليات البيولوجية أو النفسية المفضية إلى ذلك، لكن ثمة حاجة لبحث عاجل لتحديد الآليات تلك «بهدف الوقاية منها أو معالجتها». ويزداد قلق خبراء الصحة من وجود دلائل على مخاطر متزايدة لاضطرابات الدماغ والصحة النفسية بين المتعافين من كوفيد-19. وبلغت نسبة المصابين بالقلق من المتعافين 17 في المائة، في حين وصلت نسبة من عانوا اضطرابات مزاجية إلى 14 في المائة، مما يجعلها أكثر الاضطرابات شيوعاً في مرحلة ما بعد كورونا. كما أنه لم يظهر ارتباطها بمدى ضعف الإصابة أو شدتها. وأظهرت دراسة سابقة للباحثين أنفسهم العام الماضي أن 20 في المائة من متعافي كورونا أصيبوا باضطرابات نفسية في غضون ثلاثة أشهر. وقال العلماء إنّ الاضطرابات كانت أكثر شيوعاً بين مرضى كوفيد-19 مقارنة بمجموعات تعافت من الإنفلونزا أو غيرها من أشكال عدوى الجهاز التنفسي الأخرى خلال الفترة نفسها، مما يشير إلى أن فيروس كورونا له تأثير كبير في هذا الصدد.

(رويترز)

(سيمونا غرانا تي/ Getty)

مبادرات لحظر البلاستيك بروسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

ازدادت في روسيا والجمهوريات السوفييتية السابقة المبادرات المطالبة بفرض القيود وأحياناً الحظر الكامل على استخدام الأواني والأكياس البلاستيكية، نظراً إلى صعوبة تدوير مثل هذه النفايات، ما يشكل خطراً على البيئة المحيطة. ومن المبادرات المتعلقة بالملف، إعلان اللجنة الاقتصادية الأوراسية في وقت سابق من مارس/ آذار المنصرم، عن عزمها حظر استخدام الأكياس البلاستيكية على نحو تدريجي، في بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرغيزستان). وتجرى في الوقت الحالي عملية تنسيق خطة تحقيق استراتيجية الدفع بالتكامل الاقتصادي الأوراسي، والتي من المقرر أنّ تشمل فعاليات محددة لفرض حظر تدريجي على استيراد وإنتاج البلاستيك للاستخدام مرة واحدة.

وقد حظيت المبادرة بدعم وزارة البيئة الروسية، بينما دعت وزارة الصناعة والتجارة إلى مراعاة التداعيات البيئية والاقتصادية لمثل هذه الخطوة بحسب البدائل المتوفرة. ودعت نائبة رئيس الوزراء الروسي، فيكتوريا أبرامتشينكو، إلى عدم التخوف من حظر إنتاج واستخدام المواد غير القابلة للتدوير في روسيا، بما فيها البلاستيك الملون وشفاطات المشروبات والأواني البلاستيكية المخصصة للاستخدام مرة واحدة.

وفي هذا الإطار، لفت مدير برامج حماية البيئة في منظمة «الدورية الخضراء»، رومان بوكالوف، إلى أنّ «الدعوات إلى منع الأكياس البلاستيكية في روسيا ليست وليدة اللحظة، لكنّ تطبيقها يتطلب إرادة سياسية وتصدياً لنفوذ مجموعات الأعمال». وأشاد في حديثه لـ«العربي الجديد» باقتراح أبرامتشينكو، مؤكداً أنّ «هذه خطوة أولى جيدة نحو حظر البلاستيك. فقد عشت أنا وغيري في الحقبة السوفييتية من دون الأكياس البلاستيكية. وحول خطورة النفايات البلاستيكية على البيئة، قال بوكالوف: «تتراكم النفايات البلاستيكية في المكبات بلا تدوير لتتجزأ إلى جزئيات صغيرة وتصل إلى أحواض المياه. ولهذا السبب نطالب باستبدال الأكياس البلاستيكية بأخرى ورقية. وفي ما يتعلق بالعقبات التي ظلت قائمة أمام تقييد استخدام البلاستيك، لفت إلى أنّ «كل شيء يعتمد على مواجهة مصالح مجموعات الأعمال، لكنّها لن تعود مؤثرة في حال اتخذ القرار المبدئي على المستوى الرئاسي».

وإلى جانب الحدّ من استخدام البلاستيك، تتزايد في روسيا المبادرات لتقليل استخدام الورق لطباعة الفواتير في المتاجر، حفاظاً على الأشجار والغابات. وأظهر استطلاع شمل ثلاث شبكات تجزئة أعدّته صحيفة «إر بي كا» الروسية في مارس/ آذار المنصرم، إلى أنّ أكثر من 500 ألف من زبائنها اختاروا الاكتفاء بالفواتير الإلكترونية لمشترياتهم عند الدفع بواسطة التطبيقات على أجهزتهم الذكية. وعلق بوكالوف على ذلك قائلاً إنّ «هذا توجه جيّد على الرغم من أنّ الوضع مع الغابات أقل خطورة منه مع البلاستيك، إذ إنّ ثمّة غابات هرمت أشجارها في روسيا، ما يتطلب قطعها في كل الأحوال حتى لا تتحول إلى وقود لحرائق الغابات». ورأى بوكالوف أنّ الروس أصبحوا يبدون مسؤولية أكبر تجاه القضايا البيئية، مشيراً إلى «حملات واسعة النطاق لتوعية تلاميذ المدارس، إذ أصبح الأطفال ينقلون معرفتهم إلى الكبار، وأصبح الناس يتسمون بمسؤولية أكبر ويعملون على فرز نفاياتهم بحسب أنواعها للمساعدة في تدويرها».

ومن مؤشرات تزايد وعي الروس تجاه قضايا البيئة والنفايات، نتائج استطلاع أجرته شركة «بروسنيكا» للبناء حديثاً في خمس مدن، أظهر أنّ 89 في المائة من الأشخاص المستطلعة آراؤهم مستعدّون لفرز النفايات في حال خلقت ظروف مواتية لذلك. وأكد الأشخاص المستطلعة آراؤهم بمعظمهم أنّهم يفرزون النفايات إلى ثلاثة أنواع، و11 في المائة إلى أربعة أو خمسة أنواع مثل الورق والبلاستيك والزجاج والمعادن. يُذكر أنّ «بروسنيكا» هي من شركات البناء التي تخصص في تجمعاتها السكنية حاويات منفصلة لمختلف أنواع النفايات، وتعتزم إطلاق نظم إعادة التدوير الشامل في مواقع البناء، ما يساهم في ترشيد استهلاك الكهرباء ويقلل من النفقات المتعلقة بنقل القمامة بنسبة 15 في المائة.

من جهة أخرى، حذّرت منظمة «غرينبيس» المعنية بحماية البيئة من أنّ جائحة كورونا أبعدت قضايا الدفع بـ«الاقتصاد الأخضر» إلى المشهد الخلفي في ظل تحويل الأموال التي كانت تخصص سابقاً لتطوير التكنولوجيا البيئية إلى دعم منظومة الرعاية الصحية والعاطلين من العمل.

نفوذ مجموعات الأعمال

تتراكم النفايات البلاستيكية في المكبات بلا عملية تدوير، وارتفعت الأصوات المطالبة بمنع استخدام تلك المواد واستبدال الأكياس البلاستيكية مثلاً بأخرى ورقية. وترى الجمعيات البيئية أنّ تطبيق هذه المطالب يتطلب إرادة سياسية وتصدياً لنفوذ مجموعات الأعمال.

تحقيق

يبدو انّ ماساة مخيم الهول السوري التي تطاول دنماركيين واقعين تحت رحمة المليشيات الكردية، تستحضر حقبة مظلمة من تاريخ الدنمارك مرتبطة باللجوء، عندما قضى آلاف الأطفال اللاجئين الالمان مرضاً وجوعاً

دنماركيو مخيم الهول

استحضار حقبة مظلمة من تاريخ كوبنهاغن

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

يعيد السجال الدنماركي حول رفض استعادة كوبنهاغن عدداً من النساء و19 طفلاً دنماركياً في مخيم الهول في شمال شرق سورية والذي تديره مليشيات كردية، تاريخاً مظلماً من سياسات اللجوء الدنماركية إلى الأذهان. وإذا كان اليمين المتشدد ممثلاً بشكل أساسي من حزبَي «الشعب الدنماركي» و«البرجوازية الجديد»، قد حسم الأمر، فإنّ الصحافة المحلية والاسكندنافية تستعيدان في هذه الأيام تعامل كوبنهاغن مع لاجئي ألمانيا في عام 1945. يُذكر أنّ حزبَي اليمين المتشدد اللذَين يقودان حملة تتهم الأطفال بأنّهم «أبناء إرهابيين لا يجب استقبالهم»، يثيران لغطاً حقوقياً وسياسياً، فيما يهاجمان اليسار واللبراليين وتردد حكومة يسار الوسط برئاسة ميتا فريدركسن.

استعادة «التاريخ المظلم» عنوان خرجت به صحيفة «أفتن بوستن» النرويجية، ليعتمده بعدها التلفزيون الدنماركي «دي آر» مع تنامي الامبالاة وعدم تحمّل كوبنهاغن مسؤولية مواطنيها الذين يعيشون ظروفاً صعبة في مخيم الهول، موثّقة بتقارير أمنية وسياسية ونفسية متخصصة.

وبعد مقتل مراهق في المخيم الكردي-السوري أخيراً، راح يمين الدنمارك يقذف «تعزيز تمويل حراسة الهول حتى لا يخترقه تنظيم داعش». فأثار هذا المقترح حنق المتابعين واليسار الذين هاجموه وهاجموا فريدركسن التي توافق اليمين المتطرف في مواقفه الخاصة بالتخلي عن هؤلاء الأطفال العالقين هناك. وبالتزامن مع هذا السجال، كشف عن تقرير أمني أعدّه جهاز الاستخبارات وصْفَ سرياً، فيما وُضع كتقارير أخرى على طاولة السياسيين والمشرّعين محذراً من بقاء الأطفال وترعرعهم وسط تلك الظروف. ورات الاستخبارات الدنماركية أنّ بقاء المراهقين، معظمهم دون 13 عاماً، في الهول يُعدّ «أشد خطورة على أمن الدنمارك من استعادتهم». وهؤلاء، موضوع النقاش، هم أطفال وُلدوا بمعظمهم في الدنمارك وأخذوا برفقة أمهاتهم إلى سورية، فيما أبصر الباقون منهم النور هناك. وعلى الرغم من ذلك، تستمرّ بروباغندا اقطاب اليمين بتصنيف الصغار كما الكبار: خطراً إرهابياً وبالتالي فإنّ استعادتهم ليست من مصلحة الدنمارك.

بعيداً عن الإنسانية

والنقاش الدائر حول أبناء مقاتلي داعش الذين بقوا مع أمهاتهم أو الذين فقدوا آباءهم وأمهاتهم على حدّ سواء، استدعى استحضار كيفية تعامل كوبنهاغن مع اللاجئين في التاريخ الحديث. ففي الفترة التي كان فيها الجيش الأحمر السوفييتي يجتاح الجزء الشرقي من ألمانيا في فبراير/ شباط من عام 1945، فرّ نحو 250 ألف مدني من هناك، وحملت البواخر هؤلاء من شمال ألمانيا الشرقية إلى ميناء كوبنهاغن، علماً أنّ معظمهم من النساء والأطفال والعجائز. المدنيون اليائسون الذين ظنّوا أنّهم سوف ينجون من الموت بهروبهم نحو الدنمارك، وجدوا أنفسهم في ظروف فظيعة جداً. فقد أدارت المؤسسات الدنماركية كما الشارع ظهرها لهم، بل انتشر التحريض بحقّ هؤلاء اللاجئين الفارين من الحرب، إذ عَدّوا «مسؤولين عن الجرائم النازية»، بحسب ما كشفه أرشيف الدنمارك الذي تناوله التلفزيون والصحف الاسكندينافية في خلال اليومين الماضيين. وعلى الرغم ممّا نقله الفارون من شهادات حول ارتكاب الجيش الأحمر في شرق بروسيا وأراضي شرق ألمانيا، عمليات قتل جماعية انتقامية من المدنيين واغتصابات، فإنّ هؤلاء لم يجدوا العون. والإفظع، وفقاً للأرشيف والشهادات التي استندت إليها تقارير تقارن ما بين تعامل الدنمارك مع لاجئي ألمانيا ولا مبالاتها باطفال الهول في هذه الأيام، أنّ النساء والأطفال والعجائز تُركوا بلا تغذية ولا رعاية صحية. وقد عجّ مصنع قديم لسيارات «جنرال موتورز» وكذلك قاعات رياضية بهؤلاء المنهكين والمرضى والمصابين بصدمات عنيفة من الحرب.

لم يكتف الدنماركيون في فترة ما بعد تحرير وطنهم من الاحتلال النازي في مايو/ أيار 1945، بتلك المعاملة، بل أقاموا مخيمات اعتقال شبيهة بتلك التي أقامها النظام النازي وكدّسوا فيها المدنيين في ظروف غير إنسانية. ووفقاً لتقرير صحيفة «أفتن بوستن» النرويجية، فإنّ صدمة اللاجئين آنذاك زادت بعدما ظنوا أنّهم فروا إلى بلد ينافس على الإنسانية وعلى التزامات الدول الديمقراطية. لكنّهم وجدوا أنفسهم في محيط مليء بكراهية الألمان العاديين، إذ حُمّلوا ذنب اقتراف النازية جرائم واحتلال البلاد. وسط تلك الأجواء، حُرم عشرات آلاف الصغار والنساء من الطعام والرعاية صحية، وهو أمر ساهمت فيه الجمعية الطبية الدنماركية العامة إذ رأت أنّه لا يتوجّب على الأطباء الدنماركيين مساعدة اللاجئين الألمان إلا عندما يشعرون بأنّهم مضطرون إلى ذلك وعلى أساس فردي، بحسب ما كشفه الأرشيف الدنماركي وتناولته التقارير الإعلامية الأخيرة. وقد ساهمت حركة المقاومة ضدّ النازية وأعضاء نقابة الأطباء في كوبنهاغن في منع مساعدة الألمان، انتقاماً منهم لأنّ السلطات النازية كانت تعدّهم «إرهابيين ومخربين». وفي الفترة نفسها من ربيع عام 1945، أصدرت الداخلية الدنماركية تعميماً على المستشفيات يقضي بعدم تقديم الرعاية الصحية للألمان، إلا في حال كان شخص يعاني مرضاً يمكن أن يعدي الدنماركيين.

ويُحكى عن سبعة آلاف طفل، أكثر من أربعة آلاف منهم دون 15 عاماً، لقوا حتفهم نتيجة الإصرار على المعدية أدبا إلى فقدان الآلاف أرواحهم، وقد سُجّلت في شهر إبريل/ نيسان من ذلك العام وحده وفاة 2395 طفلاً. والأمراض المعدية التي وقف الأطباء الدنماركيون أمامها من دون تدخل، كانت تنهش بقية اللاجئين، من قبيل الالتهاب الرئوي والحصبة والدفتيريا والتهاب الجهاز الهضمي الحاد. وقد أدّى كلّ ذلك، مع استمرار العدائية والرفض تجاه اللاجئين الألمان، على الرغم من تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، إلى خسارة أكثر من 17 ألفاً و200 شخص حياتهم في خلال 1945، أصدرت الداخلية الدنماركية تعميماً على المستشفيات يقضي بعدم تقديم الرعاية الصحية للألمان، إلا في حال كان شخص يعاني مرضاً يمكن أن يعدي الدنماركيين.

لم يقتصر الأمر حينها على وفاة الآف بسبب الإهمال المتعمد، ومن بينهم أطفال لا ذنب لهم في حروب النازية، بل إنّ دفنهم لم يكن مسموحاً كذلك على أيدي الدنماركيين. فأُجبر الأسرى الألمان على حفر قبور اللاجئين ودفنهم من دون طقوس وبتهيكم. وقد شارك في ذلك سياسيو تلك الفترة بمعظمهم، الذين كانوا يلهبون مشاعر الرأي العام ضد اللاجئين محمّلين إياهم مسؤولية جرائم النازية. وكان بعض البرلمانيين يتلمسون مواقف الشارع المعادية لألمانيا لبثّ خطاب شعبوي يرضي مشاعر العداء، بحسب ما نقلت تقارير صحافية أخيرة، في خلال مقاربات قامت بها ما بين مواقف سُجّلت قبل 70 سنة وأخرى راهنة مرتبطة باللاجئين وبأطفال الدنمارك المتروكين في مخيمات سورية التي يشبّهها البعض بمعتقلات هتلر. ويُصار إلى انتقاد التوجّه نحو ضخّ أموال لتشديد حراسة الهول، بدلاً من إفراغه من المدنيين، نساء وأطفالاً.

تشير التقارير الصحافية المستندة إلى أرشيف «متحف الحرية»، إلى عملية ترحيل 50 ألف لاجئ ألماني إلى بلادهم، أمّا الذين فقدوا كل شيء في دمار بلادهم وسيطرة الروس على الشطر الشرقي منه، فقد نُقلوا من القاعات والمدارس إلى مخيمات كبيرة محروسة ومسيّجة بأسلاك شائكة، ضمّ بعضها ما بين 15 ألفاً و36 ألف شخص. يُذكر أنّ الأرشيف يتناول مقاومة الدنماركيين للنازية، على الرغم من أنّهم كانوا يسمّون حينها مخرّبين من قبل نخب مجتمعهم آنذاك، مع العلم أنّ كثيرين منهم كانوا جواسيس للاحتلال النازي بهدف الإيقاع برجال المقاومة.

ربط بأطفال الهول

استحضار المثقفين والصحافة الدنماركية والاسكندنافية للحقبة السوداء من تاريخ الدنمارك المرتبطة بلاجئي ألمانيا، يأتي بعدما قبلت دول الشمال، والدنمارك منها، بمعظمها حلولاً لاستعادة مواطنيها من الصغار. ويطالب سياسيو اليسار وبعض الليبراليين في البرلمان الدنماركي تبنّي النموذج الفنلندي والسويدي والنرويجي «قبل فوات أوان خسارة الأطفال نفسياً». فيُصار بالتالي إلى استعادة الصغار وإعادة تأهيلهم مع مثول الأمهات أمام المحاكم للتأكد مما حصل معهنّ. هل سافرنّ بطالبن بإخراج صغارهنّ من تلك الأجواء المشحونة. فالمليشيات الكردية تقايض الدول على استعادة مواطنيها في مقابل اعتراف دبلوماسي ودعم مالي، بحجّة تشديد الحراسة حتّى لا يخترقَ داعش مخيمَي الهول والروج، فيما الصحافة الدنماركية وكذلك السويدية تشيران إلى رغبة كردية في اعتراف اسكندنافي بسيطرة على تلك المناطق في شمال شرق سورية.

دنماركيون من بين جنسيات أخرى في مخيم الهول (كايت جيرافتي/ Getty)

17,200
لاجئ ألماني تقريباً لقوا حتفهم ما بين عامَي 1945 و1949 في الدنمارك، نتيجة منع المساعدة والرعاية عنهم.

> السجال قائم حول رفض استعادة مواطنين من مخيم الهول
>
> اليمين المتشدد يرى ان هؤلاء ابناء إرهابيين لا يجب استقبالهم

كورونا يحرم أهل نابلس «الشعبونية»

وسط التدابير الخاصة بجائحة كورونا، خسر كثر حول العالم عاداتهم وتقاليدهم. اليوم، في شهر شعبان، يرى أهالي نابلس أنفسهم وقد افتقدوا «الشعبونية»

نابلس ـ **سامر خويرة**

بخلاف العادة، يفرض الهدوء هيبته على بيت عبد الله المصري في مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية المحتلة، فلا تكاد تسمع في أروقته الواسعة سوى همسات ساكنيه، في وقت كان وقع أقدام الضيوف في السنوات الماضية لا ينتهي طيلة أيام شهر شعبان. فالرجل اعتاد منذ أكثر من ثلاثة عقود، دعوة شقيقاته الأربع وأزواجهنّ وأبنائهنّ إلى جانب عمّاته وبناتهنّ على موائد غداء متعددة، يطلق عليها أهل نابلس اسم «الشعبونية». لكنّه في هذا العام، اكتفى بشقيقاته وحدهنّ بعدما طاول فيروس كورونا الجديد حياة الفلسطينيين الاجتماعية.

يقول المصري لـ«العربي الجديد»: «ترددت كثيراً قبل أن أقيم الشعبونية هذا العام، لكنّنا توارثنا هذه العادة عن أجدادنا وآبائنا، من خلالها نسعى إلى كسب الأجر والثواب. لا معنى لشعبان في نابلس من دون الشعبونية، وحينما راقبنا الوضع وسط أزمة كورونا، اخترصنا هذه المناسبة كثيراً». ويؤكد المصري أنّه كان لشهر شعبان قبل زمن كورونا نكهة خاصة في حياته، كتلك التي ترافق شهر رمضان. فلم يكن يمرّ يوم فيه إلا ويلتقي أقارب وأحبة، مرّة في بيته وفي اليوم الثاني في بيت أحبة الأصغر وفي التالي عند أخ آخر، وهكذا دواليك. ويشير المصري إلى أنّ في هذا العام، «كوني كبير العائلة، اتفقت مع أشقائي وشقيقاتي على تقليص العزومة ليوم واحد فقط، وعلى مأدبة الغداء من دون أيّ سهرات أو اختلاط إضافي».

والشعبونية التي استمدّت اسمها من شهر شعبان، تُعَدّ من أقدم العادات التي يتفرّد بها سكان نابلس في فلسطين، على وجه الخصوص. فقد جرت العادة أن يقوم كبير العائلة بدعوة قريباته، كبناته المتزوجات وأخواته وعمّاته وبناتهنّ وبنات أعمامه، لإقامة في منزله يومين أو ثلاثة أيام، تتخللها موائد طعام وحلويات في طقوس احتفالية. وليلاً، تكون السهرة العائلية بحضور الرجال كذلك وسط أجواء مرحة تُسترجع فيها الذكريات.

من جهتها، عمدت الحاجة عائشة عصفور إلى إلغاء «الشعبونية» كلياً، حرصاً على سلامة عائلتها كباراً وصغاراً. وطلبت من أبنائها وبناتها المتزوجين عدم الحضور إلى بيت العائلة إلا للضرورة، كذلك طلبت منهم جميعاً عدم تلبية أيّ دعوة أخرى تصلهم للمشاركة في هذه المناسبة في أيّ مكان آخر. وتُخبر عصفور «العربي الجديد» أنّها تنتظر شعبان كما تنتظر رمضان «على أحرّ من الجمر». فهو بالنسبة إليها «الشهر الذي تلتقي فيه العائلة كلها ببوم الشعبونية، ويكون اللقاء حميمياً. فكلّ أبنائي وبناتي يسكنون في خارج نابلس، وكنّا في السابق نحرص على اختيار يوم يناسب الجميع، وغالباً ما يكون الجمعة. لكنّني هذا العام اتفقت مع زوجي على عدم دعوتهم كلياً، وقد وافقني الرأي تماماً».

وتقول عصفور: «تسمع عن تجمعات عائلية في أعراس وبيوت عزاء تتسبّب في مصائب للمشاركين فيها. وحُكي مثلاً عن حفل زفاف في مدينتي نتجت عنه أكثر من خمسين إصابة بفيروس كورونا ووفاة عمّة العريس لاحقاً. فإحدى المدعوات كانت مصابة ونقلت العدوى إلى الحضور». وتسأل: «هل نقدّم عادة متوارثة حتى وإن كانت عزيزة على قلوبنا، على صحتنا؟ هل سوف نسعد لو أصبت أنا أو زوجي المسنّ أو أيّ من أولادي أو أحفادي به؟ طبعاً لا. لذلك كان القرار بتأجيل الشعبونية على أمل أن نلتقي في رمضان، في حال كانت الظروف تسمح بذلك».

وإلغاء عائلات نابلس بمعظمها «الشعبونية» هذا العام، لم يترك أثره على التواصل الاجتماعي بين الأهل فحسب، إنّما خلّف أضراراً كبيرة لحقت بقطاع الحلويات. فقد درجت العادة أن تتناول العائلات في سهرة الشعبونية نوعاً من الحلويات من قبيل الكنافة بالجبن أو الفطير أو خدود الستّ وغيرها من الحلويات النابلسية.

وفي هذا السياق، يقول مهنّد كريم، وهو صاحب محل حلويات في نابلس، لـ«العربي الجديد»، إنّ «أصحاب قطاع الحلويات ومعهم محلات الهدايا والأدوات المنزلية كانوا يعوّلون كثيراً على شهر شعبان، الذين يرون فيه فرصة لزيادة الإقبال على منتجاتهم في رمضان. لكنّ أزمة كورونا خيّبت ظنّ الجميع». يضيف كريم أنّ «التركيز في شعبان يكون عادة على التوصية وليس على الزبون العابر، الأمر الذي يتطلب جهداً وفريقاً كبيراً يستطيع تلبية الكميات المطلوبة من الحلويات المختلفة. ونحن كنّا نبدأ بتجهيز الطلبيات منذ الفجر في بعض الأحيان، خصوصاً يومَي الجمعة والسبت، ففيهما تتركّز العزائم العائلية. لكنّنا اليوم نجلس في بيوتنا. فالحكومة فرضت في هذين اليومين إغلاقاً شاملاً للحدّ من تفشي الفيروس».

حال الفيروس دون تناول ابنائها خبزها الطازج (جعفر الشيخ/ فرانس برس)

وحيداً في السوق المقفر يستذكر ماضيا يبدو بعيداً (نضال الشيخ/ الاناضول)

120 عائلة مصرية مهجّرة من قرية السكادرة بلا تعويضات

> لم تحصل بعض العائلات التي هجرت من سيناء نتيجة للعمليات العسكرية على تعويضات، ومن بينها تلك التي أجبرت على ترك قريتها السكادرة والعيش في بيوت مستأجرة، علماً أنّ أفرادها لا يملكون المال، وباتوا بلا عمل

عناصر من الجيش المصري في سيناء (خالد دسوقي/ فرانس برس)

سيناء ـ **العربي الجديد**

قبل نحو عام، أجبر الجيش المصري 120 عائلة على ترك قريتها السكادرة، التابعة لمركز الشيخ زويد، في محافظة شمال سيناء، بعد هجوم تعرضت له قواته هناك على يد أفراد من تنظيم ولاية سيناء الموالي لتنظيم «داعش». هجوم دفع الجيش إلى اتخاذ قرار بتهجير أهالي القرية من خلال سلسلة تدابير تمثلت في قطع المياه والكهرباء عنها، ثمّ استهدافها بقذائف مدفعية. غادر عدد من الأهالي القرية، ثم أصدر الجيش قراراً فرض على الجميع مغادرتها فوراً، من دون أخذ أيّ شيء من متعلقاتهم أو أثاث منازلهم، في حين لم يجر صرف أيّ تعويضات مالية أو عينية لهم، على الرغم من مرور عام كامل على معاناتهم.

يقول هاني محمد، أحد سكان القرية المهجرة لـ «العربي الجديد» إنّ 120 عائلة كانت تقطن في قرية السكادرة، تعيش اليوم في منازل بالإيجار في مدينة السادات في محافظة المنوفية (شمال العاصمة القاهرة في جنوب دلتا النيل) علماً أنّها لا تستطيع تأمين بدلات الإيجار. ولم تحصل على أيّ تعويضات مالية منذ تهجيرها، وسط إهمال لقضيتها من قبل الجهات الحكومية في شمال سيناء، التي تقول إنّها تعمل على صرف التعويضات بالترتيب في المناطق المهجّرة؛ في رفح والشيخ زويد والعريش وبئر العبد، من دون أيّ مراعاة لمعاناة العائلات المهجرة التي فقدت منازلها ومصدر رزقها في السكادرة.

وكان غالبية سكان القرية يعتاشون من الصيد والزراعة. أما اليوم، فباتوا بلا عمل، ولا يستطيعون توفير قوتهم، بحسب محمد، الذي يضيف أنّ أساس الأزمة كان تحميل سكان القرية مسؤولية هجوم لداعش استهدف قوة للجيش المصري، فكأنّ أهل القرية هم من فعل ذلك، في حين تمكن أفراد التنظيم من تنفيذ هجومهم والانسحاب. وكانت النتيجة تهجير الأهالي من أرضهم.

> فقد الآلاف منازلهم ومزارعهم ومحالهم نتيجة التهجير القسري
>
> القرار العام يقضي بصرف تعويضات لكلّ من تضرر بشكل مباشر

يوضح أنّه جرى رفع كثير من الطلبات والرسائل والمناشدات إلى الجهات الحكومية لإنصافهم وإعطائهم جزءاً من حقوقهم التي فقدوها نتيجة العمليات العسكرية لقوات الجيش، وهجمات تنظيم «داعش». ففي شمال سيناء، فقد الآف المواطنين منازلهم ومزارعهم ومحالهم التجارية، نتيجة عمليات التهجير القسري التي تعرضوا لها في رفح التي دمرت بالكامل، وأطراف الشيخ زويد، خصوصاً المناطق الجنوبية والشرقية، بالإضافة إلى أطراف العريش حيث أنشئ حرم مطار العريش وكذلك الميناء. وهناك المتضررون من العمليات العسكرية في بئر العبد، غربي محافظة شمال سيناء.

إلى ذلك، يقول مصدر حكومي في مجلس مدينة الشيخ زويد لـ«العربي الجديد» إنّ قضية سكان قرية السكادرة موجودة على طاولة العمل في المجلس، لكنّها تحتاج إلى موافقة حكومية عليا لصرف أموال التعويضات التي تقدّر بملايين الجنيهات. وبسبب عدم وجود النازحين في نطاق مدينة الشيخ زويد أو المحافظة بشكل عام منذ تركهم لها، فإنّ الضغط على الجهات المعنية أضعف من جانب المتضررين الذين يحقّ لهم المطالبة بتعويضات، خصوصاً أولئك الذين ما زالوا يقطنون في مناطق متفرقة من المحافظة وليس خارجها.

يضيف أنّ القرار العام يقضي بصرف تعويضات لكلّ مواطن تضرر بشكل مباشر من عمليات الجيش المصري خلال مواجهة الجماعات المسلحة في نطاق محافظة شمال سيناء. بالتالي، فإنّ لسكان قرية السكادرة الحق في المطالبة، وفي نفس الوقت، الانتظار ريثما يحين موعد صرف تعويضاتهم التي قد تتأخر أشهراً طويلة نتيجة الضغط الحاصل على صندوق التعويضات في المحافظة، في ظل كثرة المتضررين من العمليات العسكرية المستمرة منذ عام 2013، والتي طاولت مناطق واسعة، بما يشمل تعويضات منازل ومزارع، بخلاف تعويضات الخسائر البشرية.